قياس وتحليل أثر التضخم والتجارة على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للمدة (١٩٧٧-٢٠٢١)

م.م. محمد شعيب كرموش
وزارة التربية
مديرية تربية نينوى
alhamdanym046@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.4.6

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٤/٩ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٤/٢٤ تأريخ النشر ٢٠٢٣/١٠/٣٠

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى إعطاء فكرة عن تأثير كل من معدل التضخم والتجارة على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الأردني للمدة (١٩٧٧-٢٠٢١) من خلال افتراض وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج توزيع الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع (ARDL)، بعد إجراء اختبار الاستقرارية وفق معيار ديكي فولر، إذ أشار الاختبار إلى استقرار الناتج المحلي الإجمالي في المستوى واستقرار كل من التضخم والتجارة بعد أخذ الفرق الأول، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج لعل أهم تلك النتائج هو وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، وان التضخم يكون له تأثير سلبي لأنها ستعمل على زيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض أرباح الشركات وانخفاض الإنتاج، ومن ثم تباطؤ معدل النمو الاقتصادي، في حين ان التجارة توثر بطريقة إيجابية، لأنها ستوفر إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية، وتسهيل نقل التكنولوجيا، وجذب الاستثمار الأجنبي وهذا ساعد الشركات الأردنية على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة ورفع مستوى الكفاءة مما دفع الناتج المحلي نحو الزيادة، كما توصلت الدراسة الى ان النموذج سوف يصل الى التوازن في تقدر بسنة واحدة تقريباً.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التضخم، التجارة، ARDL Model.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٥) العدد (٤) ٢٠٢٣
الصفحات: ١٠١-١١٦

Measuring and analyzing the impact of inflation and trade on gross domestic product in Jordan for the period (1977-2021)

Assist. Lect. Mohammad Shuaib Karmouche
Ministry of Education
Nineveh Education Directorate
alhamdanym046@gmail.com

Abstract

This study aimed to give an idea of the impact of both the rate of inflation and trade on the gross domestic product in the Jordanian economy for the period (1977-2021) by assuming that there is a long-term relationship between the study variables using the self-distribution distribution model with distributed slowdowns (ARDL), after conducting the stability test according to the Deki Vollar standard, where the test indicated the stability of the gross domestic product in the level And the stability of both inflation and trade after taking the first difference, and the study reached a number of results, perhaps the most important of these results is the existence of a long-term relationship between the variables, and that inflation has a negative impact because it will work to increase production costs and thus decrease the profits of companies and decrease production and then slow the rate of economic growth, while trade affects in a positive way, because it will provide access to foreign markets, and facilitate the transfer of technology And attracting foreign investment, and this helped Jordanian companies to become more competitive and raise the level of efficiency, which pushed the domestic product towards the increase, and the study concluded that the model will reach the balance in estimated by approximately one year.

Key words: Economic Growth, Inflation, Trade, ARDL Model.

المقدمة:

التضخم والتجارة عاملان مهمان يمكن أن يكون لهما تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي للبلد، ويمكن أن يوفر قياس وتحليل التضخم والتجارة رؤى قيمة حول صحة وأداء اقتصاد البلد، إذ يتضمن قياس التضخم تتبع التغيرات في أسعار السلع والخدمات بمرور الوقت، والمقياس الأكثر شيوعا للتضخم هو مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، الذي يتتبع التغيرات في أسعار سلة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر عادة، فضلاً عن مقياس مؤشر أسعار المنتجين (PPI) الذي يتتبع التغيرات في أسعار السلع والخدمات على مستوى الجملة، كما يساعد تحليل التضخم صناع السياسات على تحديد ما إذا كانت السياسة النقدية بحاجة إلى تعديل للحفاظ على استقرار الأسعار، كما يمكن أن يؤدي الى مستويات التضخم المرتفعة إلى تآكل القوة الشرائية للمستهلكين، وتقليل القدرة التنافسية للصادرات، وتؤدي في النهاية إلى عدم الاستقرار الاقتصادي.

أما التجارة فهي عامل مهم آخر يمكن أن يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وتنطوي التجارة الدولية على تبادل السلع والخدمات عبر الحدود، والميزان التجاري للبلد هو الفرق بين صادراته وارداته من السلع والخدمات، يمكن للميزان التجاري الإيجابي (عندما تتجاوز الصادرات الواردات) أن يعزز الناتج المحلي الإجمالي للبلد، في حين أن الميزان التجاري السلبي (عندما تتجاوز الواردات الصادرات) يمكن أن يكون له تأثير معاكس، وبالتالي يمكن أن يساعد تحليل التجارة صناع السياسات على تحديد ما إذا كانت السياسات التجارية بحاجة إلى تعديل لتعزيز النمو الاقتصادي.

وبشكل عام يمكن أن يوفر قياس وتحليل التضخم والتجارة رؤى قيمة حول صحة وأداء اقتصاد البلد، ويساعد واضعي السياسات على اتخاذ قرارات مستنيرة لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة الدراسة من خلال الاعتقاد بالعلاقة غير المنضبطة بين معدل التضخم وحجم التجارة على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الأردني خلال مدة الدراسة؟

هدف البحث:

الغرض من دراسة تأثير التضخم والتجارة على النمو الاقتصادي في الأردن هو تحسين فهمنا لمحركات النمو الاقتصادي وإبلاغ قرارات السياسات التي يمكن أن تعزز التنمية الاقتصادية المستدامة والازدهار.

أهمية البحث:

إن دراسة تأثير التضخم والتجارة على النمو في الاقتصاد الأردني مهمة لعدة أسباب:

١. يمكن أن يؤدي ارتفاع التضخم إلى تآكل القوة الشرائية وخلق عدم استقرار اقتصادي، عليه يستوجب من واضعي السياسات تصميم سياسة نقدية مناسبة للسيطرة على التضخم والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

٢. ان الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على التجارة، التي تمثل حوالي 90٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن لدراسة أثر التجارة على النمو أن تساعد واضعي السياسات على تصميم

سياسات تجارية مناسبة تعزز النمو الاقتصادي وتزيد من القدرة التنافسية للأردن في الأسواق العالمية.

٣. يحتاج الأردن إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ومن خلال فهم تأثير التضخم والتجارة على النمو، يمكن لصناع السياسات تصميم السياسات التي تجتذب الاستثمار الأجنبي وتزيد من القدرة التنافسية للبلاد.

فرضية البحث:

في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية على انه يوجد علاقة غير منضبطة بين التضخم الاقتصادي والميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال مدة البحث.

منهج البحث:

تتكون الدراسة من جانبين اساسيين يتمثل الأول بالجانب الوصفي لمتغيرات الدراسة الى جانب تطبيقي الذي يقوم على مجموعة من الاختبارات كاختبار الاستقرارية وفق معيار ديكي فولر واختبار التكامل المشترك ومعدل تصحيح الخطأ وفق نموذج توزيع الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع (ARDL).

حدود البحث:

١. **الإطار المكاني:** تمت هذه الدراسة على نطاق الاقتصاد الأردني.

٢. **الإطار الزماني:** امتدت هذه الدراسة لمدة أربعة وأربعون عاماً للمدة (١٩٧٧-٢٠٢١).

الدراسات السابقة:

دراسة رميسة (٢٠٢٠) هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير التضخم على النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي في حالة الجزائر خلال الفترة من (١٩٨٧-٢٠١٨)، باستخدام نموذج توزيع الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع (ARDL)، وتوصلت الى وجود علاقة توازن طويلة المدى بين التضخم والنمو الاقتصادي مما يساعد على التحكم في تأثيرات التضخم على النمو الاقتصادي.

دراسة قريبي وآخرون (٢٠٢٠)، هدفت البحث إلى دراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٦). فالجزائر لا تزال تعاني من التبعية الشديدة لقطاع المحروقات وضعف النمو وارتفاع معدلات البطالة والجوانب الاجتماعية الأخرى مثل الفقر. وقد بينت الدراسة أهمية التجارة الخارجية وتأثير المبادلات الدولية على عملية النمو الاقتصادي، إذ خلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من المتغيرات التفسيرية التالية: الصادرات والواردات وإجمالي تكوين رأس المال ممثلا للاستثمار الكلي.

دراسة حميدي (٢٠٢٠)، هدفت هذه الدراسة الى قياس اثر معدل التضخم على النمو الاقتصادي في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم نموذج قياسي يقوم على تحديد أثر معدل التضخم - ممثلاً بمعدل النمو السنوي في مخفض الناتج المحلي الإجمالي - على النمو الاقتصادي - ممثلاً بمعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي. وقد طبقت الدراسة على الفترة (١٩٨١-٢٠١٥)، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها انعدام الأثر ذي الدلالة الإحصائية للتضخم على النمو الاقتصادي وذلك استنادا إلى أن نتائج التحليل الإحصائي لبيانات

72.7% من دول العينة، وحتى الدول التي دلت بياناتها إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية فإنه لم يرتق إلى الأثر القوي، فضلاً عن التباين الواضح باتجاه الأثر.

دراسة جلولي وآخرون (٢٠٢١)، هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨، باستخدام نماذج البانل والتكامل المشترك. وقد خلصت الدراسة الى ان الصادرات لها أثر معنوي إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي، كما ان الواردات لها أثر معنوي إيجابي على النمو الاقتصادي، مع وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة في هذه الدول.

حاولت هذه الدراسة دمج كل التضخم والتجارة واستبيان تأثيرهما معا في الاقتصاد الأردني خلال المدة (١٩٧٧-٢٠٢١)، وهذه الدراسة تعتبر من الدراسة التي لم يتطرق لها بالاقتصاد الأردني خصوصا خلال السلسلة الزمنية المذكورة.

المحور الأول: الجانب الوصفي لمتغيرات البحث:

(١-١) متغير النمو في الناتج المحلي الإجمالي:

يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة حجم اقتصاد الدولة خلال فترة زمنية، عادة ما يتم قياس حجم الاقتصاد من خلال إجمالي إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد، وهو ما يسمى إجمالي الناتج المحلي (GDP)، وان الزيادة المستمرة التي تكون خلال مدة طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم والكمية، أما في المدى القصير فإن الاقتصاديون يستخدمون مصطلح التوسع المعاكس لمصطلح الجمود أو الركود، وهذا يعني قابلية وقدرة الاقتصاد على توفير الخدمات والسلع خلال مدة محدد، سواء كان المصدر خارجياً أو داخلياً (هوشيار، ٢٠٠٥: ٣٤٧).

يحقق النمو في النشاط الاقتصادي فوائد للجهات الفاعلة الاقتصادية، وهو المقياس السائد للتغيرات في مستويات المعيشة المادية وبشكل عام، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، تزداد دخول الأفراد، وكذلك إنتاج السلع والخدمات، ان النمو لا يمكن الأفراد الحصول على المزيد من السلع والخدمات فحسب، بل يمتلكون أيضاً دخلاً لشراء تلك السلع والخدمات، ومع ذلك، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يعطي أي مؤشر على كيفية توزيع نمو الدخل داخل الاقتصاد (Congressional Research Service,2023:1).

يمكن قياس النمو الاقتصادي بعبارات "اسمية" أو "حقيقية". يشير النمو الاقتصادي الاسمي إلى الزيادة في قيمة الإنتاج بالدولار بمرور الوقت. وهذا يشمل التغييرات في كل من حجم الإنتاج وأسعار السلع والخدمات المنتجة. يتحدث الاقتصاديون عادة عن النمو الاقتصادي الحقيقي - أي الزيادات في الحجم المنتج فقط، مما يزيل تأثير تغير الأسعار. هذا لأنه يعكس بشكل أفضل مقدار إنتاج بلد ما في وقت معين، مقارنة بالنقاط الزمنية الأخرى (Reserve Bank of Australia, 2023:2).

من خلال التعاريف السابقة لمفهوم النمو الاقتصادي، يمكنا ان نميز بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي: (عادل، ٢٠١٥: ١٣)

١. النمو الطبيعي وهو النمو الذي يحدث بشكل عمليات موضوعية، وعبر مسارات طبيعية متعاقبة تاريخيا وعبر عدة عمليات، العملية الأولى في هذه العملية يتم التحول من القطاع التقليدي الحديث، العملية الثانية: في هذه العملية يتم تراكم راس المال لخدمة مختلف القطاعات، العملية الثالثة: عملية الاكتفاء الذاتي والتداول في الأسواق بدافع المبادلة، العملية الرابعة هي العملية التي

تختص بتكوين سوق داخلي، وهذه العمليات الأربعة كفيلة بدفع عجلة النمو بشكل كبير في الدول الرأسمالية المقدمة من خلال تأثير كل من المعجل والمضاعف، أما الدول النامية فهي لم تصل الى العملية الرابعة عليه لن يكون هذا النوع من النمو ذو مرونة عندها.

٢. النمو العابر ان هذا النمو يتصف بفقدان الثبات والديمومة فهو يظهر كنتيجة لعوامل طارئة غالباً ما تكون خارجية، وهذا النوع يظهر دائما في الدول النامية بسبب ارتفاع بعض المؤشرات الايجابية التي تخص تعاملاتها الخارجية، وتختفي بنفس السرعة التي تظهر فيها بسبب البنى الثقافة والاجتماعية التي تكون جامدة لا تعمل على خلق وتطوير اثار المعجل والمضاعف الذي بدوره يقود لظهور نمو بلا تنمية.

٣. النمو المخطط هو النمو المتكون من عملية تخطيط للموارد واحتياجات المجتمع وقوة هذا النمط ترتبط بقدرة المخططين الاقتصاديين ومدى وقعيه خططهم الى جانب فعالية المتابعة فقد أصبح التخطيط اسلوب مهم تعتمد عليه الدول بهدف الوصول إلى غاياتها وأهدافها، عليه يمكن القول ان النمو المخطط والطبيعي يعد بمثابة نمو ذاتي، في حين النمو العابر لا تتوفر به هذه الخاصية لان النمو العابر سيتحول الى نمو مضطرد اذ ما استمر لفترة طويلة.

إن نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأردن شهد تذبذباً كبيراً خلال السنوات الماضية فقد بلغ 6730 مليون عام ١٩٩٥ ومتوسط النمو لنفس العام بلغ 618 مليون، والشكل التالي يوضح مسار الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال السنوات الأخيرة.

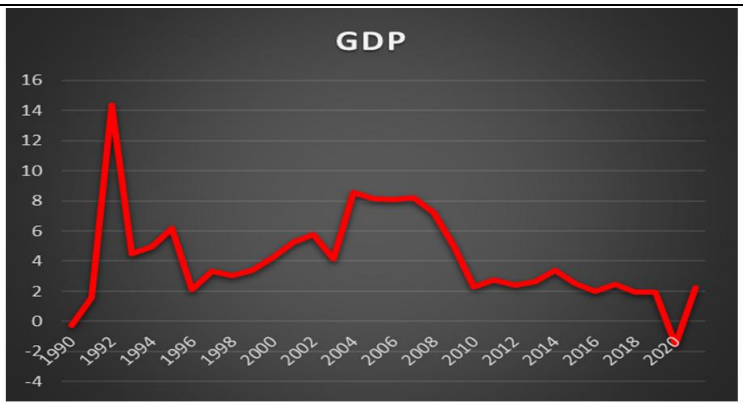

الشكل (1) الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)

إذ نلاحظ من الرسم ان الناتج المحلي الإجمالي مستقر نوعاً ما خلال العشر سنوات الأخيرة بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي نفذ الأردن والتي هدفت إلى تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما عملت الحكومة الأردنية على تنويع اقتصاده من خلال الاستثمار في قطاعات مثل السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة، وقد ساعد ذلك على تقليل اعتماد البلاد على القطاعات التقليدية مثل الزراعة والتعدين، والتي هي أكثر عرضة للتقلبات في أسعار السلع الأساسية العالمية، إذ بلغ متوسط النمو في الأردن خلال المدة (١٩٩٥-٢٠٢٥)، ما يقارب (4.7) (الدوري، ٢٠١٨: ٣٦).

(١-٢) متغير التضخم:

يعرف التضخم بانه زيادة ثابتة ومستمرة في مستوى الأسعار العام، كما عرفه الاقتصادي Laidler على أنه عملية ارتفاع مستمر للأسعار، أو على نحو مكافئ، انخفاض مستمر في قيمة المال" وأكد أيضاً على استمرار أو استمرارية التغيرات في الأسعار باعتبارها خاصية مميزة للتضخم، ووفق راي الاقتصادي فريدمان هناك نوعين من التضخم، التضخم الثابت وهو الذي يتقدم بمعدل ثابت إلى حد ما وهذا النوع من الممكن ان يدرج في التوقعات وبالتالي سيكون ذو أثر أقل نسبياً، والنوع الثاني هو التضخم المتقطع الذي يحدث بشكل نوبات ويصعب التنبؤ به بالتالي سيكون ذو تأثير أكبر من الأول (Roger,1998:2).

إن التضخم يعد من المشكلات الاقتصادية المزمنة التي يعاني الاقتصاد الأردني على اعتباران التضخم يشكل جدلاً واسعاً بين أوساط الاقتصاديين عن أهم أسبابه وآثاره الاجتماعية والاقتصادية على حدْ سواء، إذ يحتل مركزاً مهماً في الدراسات الفكرية الاقتصادية ولاسيما المدرسة الكلاسية التي تربط بين ارتفاع في المستوى العام للأسعار وزيادة كمية النقود بالتداول، بعد أن أصبحت هذه الظاهرة شائعة خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية في مختلف الاقتصادات النامية والمتقدمة معاً (عبدالرحمن وعريقات، ١٩٩٩: ١٤٥)، والكثير من الدراسات تصل الى ان التضخم يقرأ كظاهرة نقدية.

إن من أهم الأسباب التي تطلبت انتهاج سياسة اصلاحية في الاقتصاد الاردني هو وجود ظاهرة التضخم وخصوصاً في فترة الثمانينيات، إذ استطاع البنك المركزي الأردني الابقاء على التضخم ضمن معدلاته الطبيعية من خلال الاعتماد على الأدوات النقدية غير المباشرة ومباشرة في سياساته التي هدفت لتحقيق استقرار في معدلات التضخم، إذ انخفض معدل التضخم الى 8.2% عام ١٩٩١ بعد ان كان 16.2 عام ١٩٩٠ والسبب في هذا الانخفاض هو النهج الذي اتبعه البنك المركزي لضبط السيولة النقدية في الاقتصاد الاردني.

خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٠) تمكن الاردن من رسم سياسة نقدية واقتصاد يهدف الى تحقيق معدلات تنمية وهذا تطلب رفع معدلات التضخم الى المستوى الطبيعي أو أعلى بقليل لأن عملية التنمية بحاجة الى ضخ أموال كبيرة بهدف تمويل المشاريع وهذا الهدف كان السبب في ارتفاع معدلات التضخم 1.8 سنة ٢٠٠١ الى ان وصل لمعدل 6.1 عام ٢٠٠٦، ونتيجة للازدهار الاستثماري الذي عقب ٢٠٠٦ شهد الاقتصاد ارتفاع في معدلات التضخم لأنه يعد حافزاً لتحقيق النمو الاقتصادي، ونتيجة لهذا الارتفاع عمدت الحكومة لاحتواء معدلات التضخم من خلال قيام البنك المركزي بتوسيع فجوة سعر الفائدة بين الدينار والدولار والعمل على تشديد قدرة البنوك التجارية على الاقراض عبر زيادة هامش الربح والتي بلغت بين 8-9%، وبهدف التقليل من حدة التضخم للأسر منخفضي الدخل لجاءت الحكومة الى ادراج شبكة الضمان الاجتماعي في موازنة ٢٠٠٨، إذ عملت هذه الشبكة على ربط الراتب الاساسي للموظف العامل في الجهاز المدني والعسكري بمعدل التضخم، فضلاً عن مبادرة زراعة الشعير والقمح لأن نسبة كبيرة من التضخم في الاقتصاد الاردني مرتبط بالتضخم العالمي الناتج عن ارتفاع في أسعار السلع الغذائية، كما انشاءت الحكومة صندوق بهدف تمويل الزراعة المحلية بمبلغ 40 مليون دينار أردني بين عامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الى جانب القيود الصارمة التي وضعها البنك المركزي الاردني للحد من الافراط في الاستدانة ورفع حجم الاحتياط من العملات الأجنبية (الرواحنة والزيود، ٢٠١٤: ٢٠٥).

ولعل من أهم الأسباب التي تقود إلى زيادة معدلات التضخم في الأردن في الأمد القريب والبعيد هو عجز الموازنة العامة بسبب اعتماد وزارة المالية على الاقتراض أو المنح لتمويل العجز، ويعود ذلك لاعتماد وزارة المالية في تمويل عجزها بالاقتراض المباشر قروض داخلية وخارجية أو من خلال السندات بدلاً من خلق النقود والاعتماد على المساعدات والمنح في تمويل العجز وتغير مساهمة، ولقد اجرت الحكومة الأردنية متمثلة بوزارة المالية مجموعة من إجراءات بهدف اتباع سياسة التمويل الداخلي وإحلالها بدلاً من التمويل الخارجي (شواقفة، ٢٠١٢: ٢٩٤).

(١-٣) متغير التجارة:

التجارة هي مجموع الواردات والصادرات من الخدمات والسلع مقاسة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (World,2022)، ان التجارة الخارجية تعد من الموضوعات الاقتصادية المهمة جداً التي تناولها المفكرين الاقتصادين نظراً لمكانتها الحيوية والمؤثرة في تقدم ازدهار النشاط الاقتصادي، وبشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية التي تمخض عنها آثار اقتصادية سلبية كبيرة مثل العوائق الاقتصادية، والتبعية والارتباط لاقتصادات الدول النامية باقتصادات الدول المتقدمة الى جانب الركود الاقتصادي الذي رافقه تلك المرحلة، كما تعرف بأنها جزء من علم الاقتصاد، الذي يهتم ويركز على التبادل التجاري والمعاملات الاقتصادية في الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين دولة معينة وباقي دول العالم (عبدالحميد، ٢٠١٣: ١٠) ، كما تعرف بانها عملية التبادل التجاري بين عدة دول في السلع والخدمات وعناصر الانتاج، بهدف حصول على العوائد والمنافع المتبادلة بين أطراف المتبادلين (عبدالعظيم، ٢٠٠٠: ٢٤)، وكذلك عرفها (Chand,2017) على أنها عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي تقوم على تداول وتبادل المنتجات بين الدول، عليه يمكن القول بأن التجارة هي حركة رؤوس الاموال الى جانب السلع والخدمات (Chand,2017:8)، يرى العالم الاقتصادي ساموبلسون (Samuelson) أن السبب الاساسي والرئيسي لقيام التجارة الخارجية هو تحقيق الفوائد والمنافع التي تتبادلها الدول بسبب تقسيم العمل الدولي والتخصص الذي يعمل على رفع الإنتاجية، وبالتالي زيادة مستوى الناتج القومي والذي بدوره يعمل على رفع مستويات المعيشة لكل الاطراف المتبادلة (Samuelson,1990:438).

وبشكل عام تساهم التجارة الخارجية بزيادة مستوى الرفاه الاقتصادي بالبلد من خلال توسيع مجالات الاستثمار، والاستهلاك، وتخصيص الموارد الإنتاجية، فضلاً عن اعتباره مؤشر يعبر عن قدرة الدولة الإنتاجية، والقدر على المنافسة في الأسواق الدولية، بسبب توافر الموارد الانتاجية لديها وقدرتها على تخصيص هذه الموارد بشكل أمثل والاستفادة منها في عملية التصدير والاستيراد، وبالمحصلة سينعكس ذلك على خزينة الدولة من العملات الأجنبية، وهذا له أثر إيجابي على الميزان التجاري (الجمل، ٢٠٠٣: ٣٠)

لعل من أبرز المشاكل التي يمر بها الاقتصاد الأردني منذ سنوات هي تحديات والصعوبات الاقتصادية، بسبب التوتر في الأوضاع الإقليمية التي ألقت بظلالها بطريقة سلبي على الاقتصاد الأردن ومعدلات النمو الاقتصادي، وبدوره انعكس ذلك على القطاع التجاري وأدائه خلال السنوات الماضية، ومن أبرز هذه التحديات التي تلقاها القطاع التجاري هو عدم توفر بيئة أعمال مريحة محفزة لأداء الأعمال والاستثمار بسبب سياسات الجباية من زيادة الرسوم والنسب الضريبية والاجراءات البيروقراطية، فضلاً عن إغلاق الحدود البرية العراقية الاردنية، وعدم القدرة على

التوجه الى أسواق جديدة غير تقليدية تحفز الصادرات الاردنية، فضلاً عن العديد من الاتفاقيات التي لم يكن لها جدوى للاقتصاد الاردني كالاتفاق التركي والاتحاد الاوربي (الدوري، ٢٠١٨: ٤٢).

(١-٤) الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع:

يعد هذا النموذج طريقة إحصائية تستخدم لتحليل العلاقة طويلة المدى بين متغيرين أو أكثر، ويستخدم بشكل شائع في الاقتصاد القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات التي لها علاقة ديناميكية بمرور الزمن، وان هذا النموذج يجمع بين مفاهيم الانحدار الذاتي والتأخيرات الموزعة لتقدير علاقة التوازن طويلة المدى بين المتغيرات، كما يسمح بالتأثيرات قصيرة وطويلة الأجل للتأثير في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (Hanuda,*et.al.*,2013:62).

يحدد نهج اختبار حدود ARDL للتكامل المشترك علاقة مستوى المدى الطويل بين المتغيرات ويشتق أيضاً نموذج تمثيل تصحيح الخطأ لتقدير المدى القصير مقارنة بمجموعتين مقاربتين من القيم الحرجة التي طورها (Pesaran,*et.al.*,2001) التي تطبق على العينات الكبيرة والتي اعيدت صياغتها من قبل Narayan لاستيعاب دراسات ذات العينة الصغيرة، وتشكل القيم الحرجة الحد الأدنى والحد الأعلى لـ(I(0), I(1 على التوالي، ولمعرفة ما إذا كان النموذج المقدر يتضمن اتجاهاً مشتركا أم لا نلاحظ قيمة F فإذا كانت إحصائيات F أعلى من الحد الأعلى أو أكبر منه، يقال إن علاقة مستوى المدى الطويل موجودة بين المتغيرات؛ إذا كانت أقل من الحد الأدنى أو أقل منه، فلا توجد علاقة على مستوى المدى الطويل بين المتغيرات، يظل القرار بشأن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات غير حاسم إذا كانت إحصائيات F تقع بين الحد الأعلى والأدنى (Yahaya,*et.al.*,2015:11).

ويتميز هذا النموذج بجملة من المميزات لعل أهمها هو إمكانية استخدامه بغض النظر عن مراحل استقرار السلسلة سواء بالفرق الأول أو بالمستوى، وبالتالي يمكننا ان نتجنب سلبيات عدم استقرار السلاسل من نفس الرتب كما يعطي حرية كافة في اختيار عدد الإبطاءت بهدف الحصول على أفضل النتائج في النموذج المقدر فضلاً عن إمكانية دمج المدى القصير والطويل معاً وهذا ما لا يمكن تحديده في نماذج أخرى (Majid,2008:67).

المحور الثاني: الجانب التطبيقي:

تستخدم الدراسة منهجية ARDL بالاعتماد على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بمعدل التضخم، التجارة كمتغيرات مستقلة ونمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير معتمد، بالإضافة للمتغير العشوائي والمتمثل بجميع المتغيرات التي لم يتم إدخالها في النموذج ولها تأثير على المتغير المعتمد وقياسياً يمكن التعبير عنها كما يأتي:

$$GDP_t = B_0 + B_1 INF + B_2 T + \varepsilon_t$$

إذ أن GDP_t النمو في الناتج المحلي الإجمالي، INF معدل التضخم، T نسبة التجارة، ε_t المتغير العشوائي، وتم قياس النموذج بالاعتماد على البيانات السنوية لمتغيرات الاقتصاد الأردني وكما في الجدول الآتي:

الجدول (1) توصيف البيانات

	GDP	INF	T
Mean	4.663738	4.768289	115.7954
Median	3.389530	3.095079	116.0342
Maximum	20.80291	23.62468	149.4477
Minimum	-10.72922	-0.413870	65.33940
Std. Dev.	5.294740	4.808889	19.55373
Skewness	0.565106	1.790752	-0.422859
Kurtosis	5.265406	6.906499	2.769093
Jarque-Bera	12.01770	52.66483	1.441042
Probability	0.002457	0.000000	0.486499
Sum	209.8682	214.5730	5210.791
Sum Sq. Dev.	1233.508	1017.518	16823.33
Observations	45	45	45

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 12.

(٢-١) الاستقرارية:

تشير النتائج في الجدول (2) إلى استقرار كل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم عند المستوى بينما متغير التجارة لايستقر إلا بعد أخذ الفرق الأول، حيث ظهرت قيمة T المحتسبة بانها أكبر من قيمة T الجدولية عند مستوى معنوية 5% مما يعني استقرار السلسلة وقبول بالفرضية البديلة التي تنص على انعدام جذر وحدة لمتغيرات ورفض فرضية العدم التي تنص على وجود جذر وحدة وان السلسلة غير مستقرة.

الجدول (2) اختبار جذر الوحدة

Variable	Augmented Dickey Fuller			
	Level		First Difference	
	No Trend	Trend	No Trend	Trend
GDP	-3.659302 (-2.929734)	-3.847715 (-3.515523)	.....	.....
INF	-4.056261 (-2.929734)	-4.420267 (-3.515523)	.....	.....
T	-1.705553 (-2.929734)	-2.871273 (-3.518090)	-5.456961 (-2.931404)	-5.451043 (-3.518090)

( ): تشير إلى قيمة t الجدولية.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 12.

(٢-٢) اختبار التكامل المشترك:

إن اختبار F-Bound هو اختبار إحصائي يستخدم لتحديد ما إذا كان هناك تباين متساوي بين السلاسل، إذ يقارن نسبة الفروق بينهم على افتراض انهم متساويين، فعندما تكون القيمة الإحصائية لاختبار F اكبر من القيمة أكبر من القيمة الحرجة لكل من المستوى I(0) وI(1) عند مستوى المعنوية المقبولة اقتصادياً 5%، عليه من خلال الجدول (3) يتضح لنا بوجود علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة.

الجدول (3) اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-Bounds Test	9.770566	2
Critical Value Bounds		
Signif	**I(0)**	**I(1)**
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

( ): تشير إلى قيمة t الجدولية.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 12.

(٢-٣) تقدير وتفسير النتائج:

الجدول (4) العلاقة طويلة وقصير الأمد بين المتغيرات

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(4, 4, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
INF	-0.641460	0.230205	-2.786473	0.0092
T	0.156941	0.034944	4.491246	0.0001
C	-11.51384	3.510779	-3.279567	0.0026
ECM Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(GDP(-1))	-0.154525	0.111522	-1.385597	0.1761
D(GDP(-2))	0.323379	0.110966	2.914229	0.0067
D(GDP(-3))	0.253349	0.102600	2.469284	0.0195
D(INF)	-0.603766	0.100879	-5.985047	0.0000
D(INF(-1))	-0.130715	0.097095	-1.346259	0.1883
D(INF(-2))	0.117101	0.096067	1.218951	0.2324
D(INF(-3))	0.229383	0.095955	2.390523	0.0233
CointEq(-1)*	-0.906671	0.138281	-6.556713	0.0000
R-Squared	0.751908	Mean dependent var		-0.218456
Adjusted R-Sq	0.699283	S.D. dependent var		5.000362
S.E. of Regression	2.742082	Akaike info criterion		5.028491
Sum Squared Resid	248.1274	Schwarz criterion		5.362847
Log Likelihood	-95.08407	Hannan-Quinn criter.		5.150245
Durbin-Watson Stat	1.994409	Mean dependent var		-0.218456

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 12.

يوضح الجزء الأول من الجدول (4) العلاقة التوازنية في المدى الطويل، أن للتضخم تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، وذلك لأنه سيقلل من القوة الشرائية للمستهلكين والشركات، الى تزداد أسعار السلع والخدمات، مما يعني أن كل وحدة عملة يمكنها شراء سلع وخدمات أقل من ذي قبل، نتيجة لذلك سيضطر المستهلكون والشركات إلى إنفاق المزيد من الأموال للحفاظ على مستوى معيشتهم الحالي، وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض في الطلب على السلع

والخدمات وانخفاض في النشاط الاقتصادي العام، علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي التضخم إلى رفع أسعار الفائدة لان البنك المركزية سيحاول السيطرة على التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة وهذا يجعل الاقتراض أكثر تكلفة، مما قد يثني الشركات والمستهلكين عن الاقتراض والاستثمار في الاقتصاد بالتالي انخفاض في الاستثمار والاستهلاك، مما قد يؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

كما يتضح أن يكون للتجارة لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة من خلال التخصص ووفورات الحجم، فالتجارة مكنت الدول من الاستفادة من مزاياها النسبية في إنتاج السلع والخدمات، وهذا يعني أنها ستقوم بإنتاج سلع وخدمات بشكل أكثر كفاءة مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف وزيادة الإنتاجية.

كما يتضح أن يكون للتجارة لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة من خلال التخصص ووفورات الحجم وزيادة فرص التصدير حيث يمكن للتجارة أن تفتح أسواقا جديدة للسلع والخدمات الأردنية، مما يمكن أن يساعد على تعزيز الصادرات وزيادة النمو الاقتصادي. كما يمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى خلق فرص عمل وزيادة الدخل للأفراد والشركات في البلاد، فضلاً عن زيادة الاستثمار الأجنبي حيث يمكن للتجارة أيضاً جذب الاستثمار الأجنبي إلى البلاد، وهذا يساعد في دعم النمو الاقتصادي. وان جلب رأس المال من قبل المستثمرين الأجانب سيساعد على تطوير وتوسيع الأعمال التجارية المحلية من خلال التكنولوجيا والخبرة المنقولة.

كما تمكن التجارة للشركات والمستهلكين الأردنيين إمكانية الوصول إلى واردات أرخص، مما قد يساعد على خفض تكلفة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية، ولعل الموقع الاستراتيجي للأردن يمكنه من التكامل الإقليمي من خلال الاتفاقيات التجارية مع الدول المجاورة خصوصاً العراق، ويساعده في زيادة فرص الوصول إلى الأسواق، والحد من الحواجز التجارية، وبالتالي التعزيز النمو الاقتصادي هذا كله الى جانب ان التجارة تعمل على تنويع الاقتصاد الأردني من خلال تعزيز وتطوير صناعات وقطاعات جديدة، على اعتبار هناك أسواق لتصريف هذه المنتجات وبالتالي زيادة المرونة الاقتصادية.

في الجزء الثاني من الجدول تظهر قيمة تصحيح الخطأ سالبة وبقيمة 0.90، وبمستوى معنوية عالية جدا وهذا يعني ان 90% من الأخطاء في الفترة السابقة سوف تصحح في السنة الحالية عليه سوف نصل الى المستوى التوازني خلال مدة قدرها سنة تقريبا، كما ان قيمة R-squared تدل على ارتباط جديد بين متغيرات الدراسة، إذ بلغت 0.75 أي ان 75% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي هي بسبب التغير الحاصل في كل من معدل التضخم والتجارة.

(٢-٤) الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج:

إن الجدول (5) يوضح لنا نتائج الاختبارات التشخيصية حيث توضح قيمة Jarque-Bera test بأن البيانات المستخدمة في الدراسة تتبع توزيعا طبيعيا لكون ان قيمة الاحتمالية لـF أكبر من 5%، كذلك قيمة اختبار Heteroskedasticity Test ظهرت اكبر من 5% والتي تدل على عدم وجود أي أثرلـ(ARCH) في البواقي، وبالتالي زوال مشكلة عدم تجانس التباين، أما اختبار LM الذي يكشف لنا عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي السلسة فإنه أيضاً يوضح بأن مستوى الاحتمالية بلغت 5%، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل بالعدم التي تقول بثبات التباين.

الجدول (5) الاختبارات التشخيصية

Tests	F	Pro.
Jarque-Bera test	0.668300	0.7159
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	1.008014	0.3237
Heteroskedasticity Test: ARCH	1.165175	0.2872

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 12.

(٢-٥) اختبار استقرارية النموذج:

في سياق نماذج ARDL (التأخر الموزع للانحدار الذاتي)، يشير CUSUM إلى المجموع التراكمي للمربعات، وهو اختبار إحصائي يستخدم للكشف عن الفواصل الهيكلية أو التغيرات في العلاقة بين المتغيرات بمرور الوقت، ووفق هذا الاختبار اذ تجاوز المجموع حدا معينا، فإن ذلك يشير إلى انقطاع هيكلي في العلاقة بين المتغيرات، مما يشير إلى أن النموذج قد يحتاج إلى إعادة تقدير على مدى فترات زمنية مختلفة، ويتضح من الشكل ادناه ان الخط البياني للبواقي يقع داخل الحدود العليا والدنيا (الحدود الحرجة) عند مستوى معنوية 5%، مما يعني ان النموذج مستقر ولايحتاج إلى إعادة تقدير.

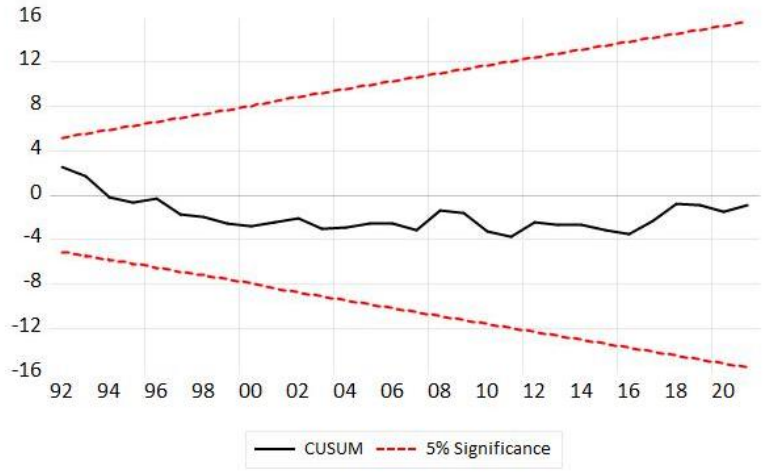

الشكل (2) الاستقرار الهيكلي لنموذج GDP في الأردن وفق اختبار CUSUM

(٢-٦) اختبار الأداء التنبؤي:

يتم تقدير نموذج ARDL بناء على البيانات التاريخية ويستخدم للتنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير (المتغيرات) التابعة بناء على القيم الحالية والسابقة للمتغير (المتغيرات) المستقل. تستند القيم المتوقعة إلى المعاملات المقدرة لنموذج ARDL والقيم الحالية والسابقة للمتغير (المتغيرات) المستقلة، والشكل (3) يوضح لنا ان الانموذج لديه قدرة على التنبؤ حيث ظهر معامل ثايل بقيمة تقل عن الواحد الصحيح الى جانب ظهور نسبة التحيز بقيمة قريبة جداً من الصفر، وهذا يعني انه يمكن الاعتماد على نتائج النموذج التقديري لبناء سياسات اقتصادية ملائمة.

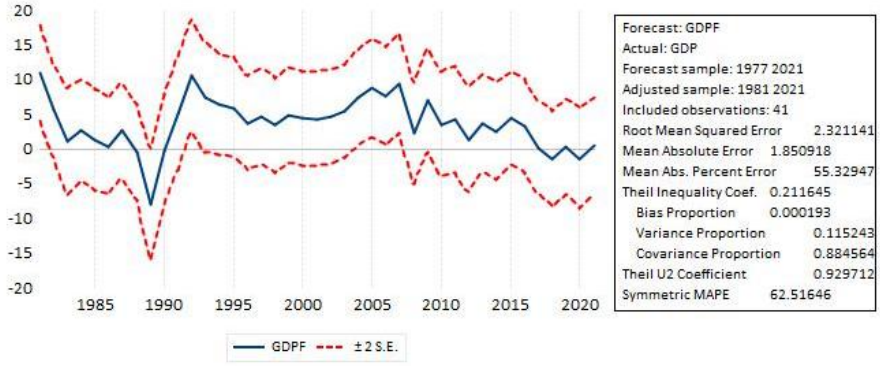

الشكل (3) الأداء التنبؤي للنموذج المقدر

الاستنتاجات:

١. تشير النتائج لوجود علاقة غير منضبطة بين التضخم الاقتصادي والميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال مدة البحث وبذلك تتحقق فرضية البحث.

٢. يعد التجارة محرك إيجابي بالتأثير على معدلات الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة تكاليف الإنتاج لان الشركات سوف تدفع المزيد مقابل المواد الخام والعمالة والمدخلات الأخرى، وهذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الأرباح، وانخفاض الاستثمار، وتباطؤ الناتج المحلي الاجمالي وبذلك يحقق البحث الهدف المنشود منها لاستبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة.

٣. إن معدل التضخم له إثر سلبي على الناتج المحلي الاجمالي لانه سوف يؤدي الى زيادة تكاليف الإنتاج لأن الشركات سوف تدفع مبالغ إضافية من اجل الحصول على عناصر الإنتاج، هذا سوف يؤدي الى انخفاض الأرباح وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار وتراجع الناتج المحلي الإجمالي.

٤. تظهر قيمة تصحيح الخطأ بأنها سالبة وبمستوى معنوية عالية جداً وهذا يعني ان 90% من الأخطاء في الفترة السابقة سوف تصحح في السنة الحالية عليه سوف نصل الى المستوى التوازني خلال مدة قدرها سنة تقريباً.

٥. تشير نتائج الدراسة الى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الناتج المحلي الإجمالي من جهة والتضخم والتجارة من جهة أخرى.

٦. كما أن قيمة R-Squared تدل على ارتباط جديد بين متغيرات الدراسة، إذ بلغت 0.75 أي ان 75% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي هي بسبب التغير الحاصل في كل من معدل التضخم والتجارة.

التوصيات:

١. الحفاظ على تضخم منخفض ومستقر لأنه سوف يساعد على زيادة الناتج المحلي الاجمالي من خلال توفير بيئة يمكن التنبؤ بها للمستهلكين والشركات لتخطيط استثماراتهم وإنفاقهم.

٢. ولجعل تأثير التضخم على الناتج المحلي الاجمالي إيجابيا لابد من الحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة وتشجيع الاستثمار المنتج الذي سوف يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

٣. للحفاظ على التأثير الإيجابي للتجارة على الناتج المحلي الاجمالي، حيث ينبغي تنفيذ سياسات التجارة العادلة وينبغي أن تعزز هذه السياسات التجارة الحرة والمفتوحة مع ضمان استفادة جميع الأطراف منها وينطوي ذلك على ضمان حصول جميع الأطراف على نفس المعلومات، وإخضاعها لنفس اللوائح، وعدم معاقبتها ظلما بالتعريفات الجمركية أو غيرها من الحواجز أمام التجارة.

٤. لابد من تطوير البنية التحتية مثل شبكات النقل والاتصالات، أمرا مهما لتسهيل التجارة وضمان أن يكون لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الاجمالي. وهذا ينطوي على الاستثمار في الموانئ والمطارات والطرق والبنية التحتية الأخرى التي يمكن أن تسهل حركة السلع والخدمات.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. جلولي محمد، بوميدن محمد امين و مزهودة نور الدين، (٢٠٢١)، أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد السادس، العدد الثاني.

٢. الجمل جمال جويدان، (٢٠٠٣)، كتاب التجارة الدولية، ط٢، مركز الكتاب لأكاديمي، عمان، الأردن.

٣. حميدي، بني خالد، (٢٠٢٠)، أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثالث.

٤. الدوري، مؤيد عبد الرحمن، (٢٠١٨)، الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية على المملكة الأردنية الهاشمية للسنوات ١٩٩٥-٢٠١٥، البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، الاردن.

٥. رميسة، اقشيس، (٢٠٢٠)، تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٧ – ٢٠١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

٦. الرواحنة، حبيب وحسين علي الزيود، (٢٠١٤)، ديناميكية التضخم في الأردن دراسة قياسية (٢٠١٠-٢٠٠٠)، المجلة العربية الإدارة، المجلد الرابع والثلاثون، العدد الثاني، الاردن.

٧. شواقفة وليد، (٢٠١٢)، العجز في الموازنة الحكومية وعرض النقد والتضخم: دراسة حالة الأردن للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٩، مجلة المنارة، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، الأردن.

٨. عادل مقلاتي، (٢٠١٥)، دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

٩. عبد الحميد، حمشة، (٢٠١٣)، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ضل التطورات الدولية الراعية، رسالة ماجستير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر.

١٠. عبدالرحمن إسماعيل وحربي عريقات، (١٩٩٩)، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط١، دار وائل للطباعة والتوزيع، عمان، الأردن.

١١. عبدالعظيم حمدي، (٢٠٠٠)، اقتصاديات التجارة الدولية، ط٢، دار النهضة للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

١٢. قريبي ناصر الدين، حاكمي بوحفص وبشرول فيصل، (٢٠٢٠)، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (١٩٧٠- ٢٠١٦)، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد العاشر، العدد الأول.

١٣. هوشيار، معروف، (٢٠٠٥)، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

14. Chand, Smriti, (2017), The Meaning and Definition of Foreign Trade or International Trade-Explained, http://www.yourarticlelibrary.com.
15. Congressional Research Service, (2023), Introduction to U.S. Economy: GDP and Economic Growth, https://sgp.fas.org/crs/misc/IF10408.pdf.

16. Hanuda, Sulkova, Gazda & Horvath, (2013), Ardl Investment Model of Tunisia, Theoretical And Applied Economics, No. 2 (579).
17. Majid, Shabri Abd, (2008), Dose Financial Development Matter For Economic Growth in Malaysia an ARDL Bound Testing Approach, Vol. 29, No.1, 61-82.
18. Reserve Bank of Australia, (2023), Economic Growth, https://www.rba.gov.au/education/resources/explainers/pdf/economic-growth.pdf.
19. Roger Scott, (1998), Core Inflation: Concepts, Uses and Measurement, Reserve Bank of New Zealand, SSRN Electronic Journal, Discussion Paper No. G98/9.
20. Samulson, Paul, (1990), Economics, 2nd ed., McGraw-Hill book, London.
21. Yahaya Yakubu, Salisu Baba Manu & Umar Bala, (2015), Electricity Supply and Manufacturing Output in Nigeria: Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bound Testing Approach, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.17.